● أخبار قصيرة

إنتاج ٣ ملايين و١٩٠ ألف برميل من الخام الإيراني يومياً

أعلن وزير النفط الايراني، إن حجم إنتاج الخام الايراني يبلغ في الوقت الحاضر ٣ ملايين و ١٩٠ ألف برميل يومياً.وفي تصريح له خلال افتتاح المؤتمر والمعرض الدوليين حول "ترشيد استهلاك واستخدام الطاقة" في طهران أمس الاثنين، لفت جواد أوجي الى اعتماد مشاريع بقيمة ٣٦ مليار دولار من قبل المجلس الاقتصادي الايراني فيما يخص ترشيد استهلاك الطاقة داخل البلاد، مؤكداً إن إنجاز هكذا مشاريع يسهم في معالجة نسبة كبيرة من عدم التوازن في هذا القطاع.وصرح وزير النفط: إن الوزارة وضعت خطة لإنجاز عدد من المشاريع النفطية المتلكئة بقيمة ١٢ مليار دولار خلال العام الايراني الجاري (ينتهي في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٢٤)، مبيناً إن هذه الخطوة ستؤدي الى زيادة إنتاج الغاز والنفط الخام وسائر المشتقات النفطية في البلاد.

مخزون سد «كجكي» كاف لتأمين مياه نهر هيرمند

صرح مساعد وزير الطاقة الإيراني، إن ملاحظات الطرف الإيراني تظهر أن خزان سد كجكي في أفغانستان مليء بالمياه بما يكفي لإطلاق جزء منه لتأمين مياه نهر هيرمند نحو إيران.
وقال محمد جوانبخت: إن معاهدة ١٣٥٠ تنص على إطلاق ٨٢٠ مليون مترمكعب سنوياً من مياه نهر هيرمند إلى إيران لاستخدامه في محافظة سيستان وبلوشستان. وأضاف: إن هذا لم يتحقق في السنوات القليلة الماضية ولم يتم إطلاق المياه بشكل كاف من أفغانستان، بينما أحد البنود المتفق عليه في المعاهدة هو أنه عندما لا نكون مقتنعين بالإحصائيات المقدمة، يمكننا طلب زيارة مصادر مياه النهر في أفغانستان. وتابع: ما كانت السلطات الأفغانية لتوافق على زيارتنا لمصادر مياه نهر هيرمند قبل هذا؛ لكنها تمت هذه الزيارة بإصرار ومتابعة من وزارة الخارجية. وبشأن نتيجة هذه الزيارة، قال جوانبخت: لاحظ فريقنا الفني أن تدفق المياه نحو سد كجكي جار؛ لكن للأسف لم تسمح السلطات الأفغانية لهم بزيارة خزان سد كجكي؛ ولكن صور الأقمار الصناعية تؤكد وجود المياه في السد بقدر كاف. وشدد: إن الطرف الأفغاني لا ينفذ إلتزاماته بذريعة بُعد السد عن الحدود وجفاف مسير النهر نحو إيران؛ لكن مازلنا نستمر في مساعينا.

إفتتاح نحو ٢٠ ألف مشروع في أسبوع الحكومة

أعلن مساعد وزير الداخلية في الشؤون الإعمارية وتنمية المدن والقرى، إنه سيتم إفتتاح نحو ٢٠ ألف مشروع ووضع حجر الأساس لأكثر من ٢٠٠٠ مشروع في أسبوع الحكومة القادم.
وأكد مهدي جمالي نجاد، الاثنين، تسجيل هذه المشاريع لافتتاحها في أسبوع الحكومة. وأشار الى أنه تم في العام الماضي افتتاح ١٨ ألف مشروع في أسبوع الحكومة و٢٤ ألف مشروع في عشرة الفجر المباركة، وقال: إن العدو ما انفك يحاول زرع اليأس في نفوس المواطنين، إلا أن المشاريع الإعمارية لم تشهد أي فتور فحسب، بل إنها تزداد سرعة أكثر من أي وقت مضى.

بضغط أميركي..

باكستان تسيّس ملف إستيراد الغاز من إيران

الوفاق/ وكالات

قال المدير التنفيذي لشركة هندسة وتطوير الغاز الإيراني: إن إصرار باكستان على إستيراد الوقود السائل مثل الديزل والبنزين والغاز الطبيعي المسال وعدم استيراد الغاز من إيران ليس قراراً اقتصادياً، بل قراراً سياسياً.
وأضاف رضا نوشادي، في مقابلة صحفية، حول المواقف والتصريحات الأخيرة للسلطات الباكستانية حول موضوع إستيراد الغاز من إيران: لقد قمنا بتنفيذ خط غازي إلى حدود باكستان لسنوات عديدة، ونأمل أن يدخل حيز التنفيذ من قبل باكستان في أقرب وقت ممكن.
وتابع نوشادي: تستورد باكستان في الوقت الراهن الوقود السائل والغاز الطبيعي المسال، والذي يعد أغلى من الغاز الإيراني، لذلك يمكنها بالتأكيد الاستثمار في إنشاء خط الأنابيب والحصول على الغاز الإيراني أيضاً.
وبحسب المدير التنفيذي لشركة هندسة وتطوير الغاز، قامت إيران بإنشاء أكثر من ١٠٠٠ كيلومتر من خطوط الأنابيب من عسلوية لإيصال الغاز إلى الحدود؛ لكن باكستان وقفت متفرجة ولم تقم بتنفيذ شبكة الخطوط، وقال: لقد أبلغنا باكستان عدة مرات أن لدينا مقاولين ممتازين وسعة لازمة لإنشاء الأنابيب وتشغيل الخطوط، بل ويمكننا إجراء الشبكة داخل هذا البلد في فترة زمنية قصيرة. ورأى نوشادي أن باكستان ليس لديها أي مبرر اقتصادي لعدم شراء الغاز الإيراني.

خط أنابيب «تابي»

ولدى تقييمه عمليات إجراء خط أنابيب "تابي"، قال نوشادي: كان من المفترض أن يتم تنفيذ خط أنابيب "تابي" على مسار تركمانستان - أفغانستان - باكستان - الهند بكل قوة؛ لكن حتى الآن لم نر أي مشروع لتوريد الغاز ولا إرادة جادة لتنفيذه، بل فقط تصريحات عديدة لسنوات من قبل أطراف المشروع، وإلى الآن لم تظهر أي علامة على التنفيذ المؤكد لهذا المشروع في أي من هذه البلدان المستفيدة.
واستطرد نوشادي قائلاً: بالتأكيد وبدون شك، نرى أن للتدخل الأمريكي المباشر وغير المباشر عاملاً في عدم تحقق صفقات الغاز الإيرانية، وإلا فلماذا لا تشتري باكستان الغاز الذي وصل إلى حدود بلدها ومن ثم تتوجه نحو الاستثمار في الغاز التركمانستاني وتنشأ خط أنابيب ١٠٠٠ كيلومتر؟
وقال نوشادي: على أية حال، مازال خط "تابي" تحت مجهر الدعاية، إذ أننا لم نر أي إرادة جادة حيال تنفيذه؛ لكننا نأمل أن يكون للنفقات التي تكبدتها إيران من جانبها نتائج مثمرة.

قامت إيران بإنشاء أكثر من ١٠٠٠ كيلومتر من خطوط الأنابيب من عسلوية لإيصال الغاز إلى الحدود الباكستانية؛ لكن باكستان وقفت متفرجة ولم تقم بتنفيذ شبكة الخطوط

خطوط الأنابيب الإيرانية آمنة

وذكر هذا المسؤول أن مسار أفغانستان وبعض الأجزاء من باكستان لم تكن مسارات آمنة لنقل موارد الطاقة في العقود القليلة الماضية، مؤكداً أن خطوط أنابيب الغاز الإيرانية كانت دائماً آمنة لنقل الطاقة إلى جميع دول الجوار.
وأكمل في نفس السياق: نتبادل الغاز مع تركمانستان وجمهورية أذربيجان وأرمينيا وتركيا والعراق من مسارين، حيث كانت القضايا الأمنية هي الركيزة المحورية لنا في العقود الأربعة الماضية.
وأردف المدير التنفيذي لشركة هندسة وتطوير الغاز قائلاً: ما نراه اليوم أن باكستان تقوم بالإستيراد المؤقت، ليس إلى مدى نمو وتطور المجتمع الباكستاني، والذي عادة ما يكون لديه استهلاك متزايد للطاقة، فهي على غرار أوروبا، لا تملك القدرة المالية لاستيراد الغاز الطبيعي المسال، بالتالي إن الإصرار على إستيراد الوقود السائل مثل الديزل والبنزين والغاز الطبيعي المسال وعدم استيراد الغاز من إيران ليس قراراً اقتصادياً، بل قراراً سياسياً.
ورأى نوشادي أنه في حال أرادت إسلام آباد تلبية احتياجاتها من الطاقة من قطر، فلن يكون هذا البلد بالتأكيد قادراً على تلبية هذه الكمية من الغاز الطبيعي المسال، موضحاً: يمكن أن تدعم المعادلات الاقتصادية الباكستانية استيراد هذا الوقود الباهظ الثمن، الأمر الذي يزيد من الصعوبات أمام السلطات الباكستانية. كما أن العديد من الدول تستثمر في الغاز الطبيعي المسال في قطر، وفي الوقت نفسه، تقوم بتوقيع عقود البيع والشراء.
وأردف: على سبيل المثال، عندما تزداد قدرة الغاز الطبيعي المسال في قطر حتى عام ٢٠٢٨، فبلا شك سيوقع وقتذاك العملاء الصينيون والأوروبيون عقود شراء طويلة الأجل.
واختتم نوشادي حديثه قائلاً: الأمر المثير للاهتمام هو أن معظم الغاز الطبيعي المسال القطري سوف يملأ الفجوات التي خلفها الغاز الروسي، لأن روسيا اعتادت على تصدير ١٧٠ مليون مترمكعب من الغاز يومياً إلى أوروبا. بمعنى، ستكون أمريكا وقطر بلا شك سوقاً عالمية للغاز الطبيعي المسال في الفترات القادمة.

ضغط أميركي

يذكر أنه منذ أيام، علقت باكستان مشروع خط أنابيب غاز مع إيران تبلغ تكلفته عدة مليارات من الدولارات، بضغط من الولايات المتحدة الأميركية، وفقاً لتقارير إعلامية باكستانية، وذلك على الرغم من إجراء مسؤولين إيرانيين كبار مباحثات في إسلام آباد على مدار الأيام الأخيرة للتأكيد على أهمية المشروع والمضي قدماً في تنفيذه.
ويأتي إيقاف المشروع أيضاً في وقت تكافح فيه باكستان لترتيب اقتصادها، الذي يعاني من ضائقة مالية بمساعدة صندوق النقد الدولي، الذي وافق قبل أسابيع على قرض بقيمة ٣ مليارات دولار.
وفي الأسبوع الماضي، أكد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان، خلال زيارته التي استمرت ثلاثة أيام لباكستان، على ضرورة إستكمال المشروع، قائلاً: إنه سيخدم بالتأكيد المصالح الوطنية للبلدين.
كما أكد سفير إيران لدى إسلام آباد رضا أميري مقدم، خلال لقائه أعضاء غرفة تجارة وصناعة العاصمة الباكستانية في يوليو/ تموز الماضي، على ضرورة إستكمال خط أنابيب الغاز بين البلدين.
وكانت طهران تقول إنها أكملت الجزء الخاص بها من الأنبوب البالغ طوله ١١٥٠ كيلومتراً؛ لكن وزير الدولة للبترول الباكستاني، قال في بيان: إن حكومة باكستان لم تتمكن من البدء في بناء خط الأنابيب بسبب العقوبات الأميركية على إيران.
وأضاف: إن حكومة باكستان منخرطة مع السلطات الأميركية، من خلال القنوات الدبلوماسية لإعفاء المشروع من العقوبات وإنشائه في أقرب وقت ممكن. وتابع: إن إسلام آباد طلبت كذلك من واشنطن، في وقت سابق هذا العام، مخرجاً للمساعدة في التغلب على نقص الطاقة؛ لكنها لم تتلق أي رد بعد. وكان خط الغاز يهدف إلى إمداد باكستان بـ٧٥٠ مليون قدم مكعبة يومياً.
ولفت وزير الدولة للبترول الباكستاني إلى أن إمدادات الغاز المحلية في باكستان آخذة في النضوب بسرعة، في حين أن الطلب يتزايد كل عام، مما يؤدي إلى توسيع فجوة العرض والطلب.

إيران تطالب بتعويضات

وفي عام ٢٠١٥، وبعد تأخر باكستان في تنفيذ الأعمال، تقدمت إيران بطلب تعويضات بمبلغ ١٨ مليار دولار إلى المحكمة الدولية؛ ولكن في عام ٢٠١٩ تقرر إعطاء فرصة أخرى لإسلام آباد لإكمال خط الأنبوب الخاص بها حتى نهاية مارس/ آذار ٢٠٢٤، وفقاً لوكالة أنباء فارس.

في عام ٢٠١٥، وبعد تأخر باكستان في تنفيذ الأعمال، تقدمت إيران بطلب تعويضات بمبلغ ١٨ مليار دولار إلى المحكمة الدولية؛ ولكن في عام ٢٠١٩ تقرر إعطاء فرصة أخرى لإسلام آباد

ومشروع قانون خطة التنمية السابعة

مجلس الشورى الإسلامي يبحث الخطوط العامة لمشروع الدبلوماسية الإقتصادية

أعلن المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الاسلامي، إن اللجنة بدأت يوم الأحد بحث الخطوط العامة لمشروع الدبلوماسية الاقتصادية بحضور الأجهزة المعنية .
وقال أبوالفضل عموئي، في معرض شرحه لاجتماع لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالبرلمان، للصحافيين: في الجلسة، تم دراسة مشروع "الدبلوماسية الاقتصادية "، التي تمت الموافقة عليها سابقاً بالقراءة المستعجلة في البرلمان، في لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الاسلامي بشكل مسهب وإخضاعه لمزيد من البحث . وأضاف: تمت المراجعة الأولية لهذا المشروع في اللجنة المختصة بحضور الأجهزة ذات الصلة، واليوم عقدت جلسة المراجعة الأولى في اللجنة بحضور ممثلين عن وزارة الخارجية ومنظمة تنمية التجارة ومنظمة الاستثمار الأجنبي ومركز الأبحاث في مجلس الشورى الاسلامي.

مشروع قانون خطة التنمية السابعة

من جانبه، أعلن عضو اللجنة الرئاسية لمجلس الشورى الإسلامي إنه بناء على قرار اللجنة الرئاسية لمجلس الشورى الاسلامي سيناقش تقرير لجنة المواءمة بشأن خطة التنمية السابعة في البرلمان اعتباراً من ١٠ سبتمبر/ أيلول.

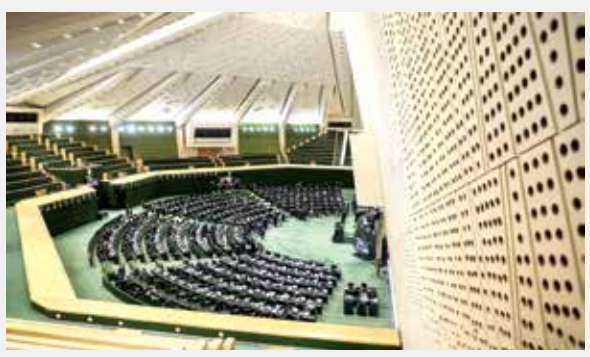

وقال حجة الإسلام علي رضا سليمي، في تصريح لوكالة أنباء فارس، في إشارة إلى اجتماع اللجنة الرئاسية يوم الأحد: تمت مناقشة طريقة التعامل مع خطة التنمية السابعة ودراستها في الجلسة العامة للبرلمان . وأضاف: تقرر في الجلسة مناقشة تقرير اللجنة بشأن مشروع قانون خطة التنمية السابعة في البرلمان اعتباراً من العاشر من أيلول/ سبتمبر.
وقال سليمي: بعد مراجعة مشروع قانون خطة التنمية السابعة في لجنة المواءمة، أمام النواب ١٠ أيام لرفع مقترحاتهم للخطة في قاعة مجلس الشورى الاسلامي.